

الضمان وان زاد من الثمن فالالف على زيد والمائة على

الضامن ووطى الزوج المشراه قبض لا عقده ومن اشترى

عبد فعاب فبرهن البايع على بيعه وغيبته معروفه بايع

لدين البايع والايح لدينه ولو غاب احد المشترين فمأ

دفع كل الثمن وقبضه وجسه حتى يتعقد شريكه ومن باع

امة بالف مثقالا ذهب وفضة فهما نصفان وان تقي

ذئوب عن حيد وهو لا يعلم وتلف فهو قضا وان افرج طر

الدين

او باطن او نكس ظي في ارض رجل فهو لمن اخذه ما يبطل

بشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط البيع والقسمه و

الاجارة والرجعة والاطلع عن مال والابرم عن الدين و

عزل الوكيل والاعتكاف والمزارعة والمعاملة والافزار

والوقف والتحكيم وما لا يبطل بالشرط الفاسد الفرض و

الهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعنق

والرهن والايضاء والوصية والشركة والمضاربة و